

100322 - هل تبيع من حليها لتكفر كفارة اليمين أم يجوز لها الصوم؟

السؤال

لي عدد من الأيمان لا أعرف عددها فكيف أكفر عنها؟ وهل الزوج مجبر على دفع الكفاره عن زوجته إذا لم يتوفر لديها المال؟ وهل لي أن أنتظر حتى أحصل على المال ثم أكفر. أم أصوم؟ علماً أن لدى شيئاً من الحلي، فهل علي بيعه لأحصل على المال؟

الإجابة المفصلة

أولاً :

الأيمان إذا تعددت وكانت على شيء واحد، وفيها كفاره واحدة، مثل أن يقول: (والله لا أكلم فلانا) ويكرر ذلك كثيراً ثم يكلمه، فعليه كفاره واحدة.

وإن تعدد المخلوق عليه فلكل يمين كفاره، مثل أن يقول: (والله لا أكلم فلانا) ثم يكلمه، (والله لا أسافر إلى كذا) ثم يسافر، وهكذا . فعليه كفارتان.

وإذا جهلت عددها، فعليك الاحتياط، فتكتفّرين بما يغلب على ظنك براءة ذمتك به .
 وينظر: جواب السؤال رقم (36749).

ثانياً :

لا يجرز الزوج على سداد ديون زوجته، سواء كانت ديوناً في حق الله تعالى كالزكوة والكافارات، أو ديوناً في حق المخلوقين، فالزوجة هي التي تكفر عن الأيمان التي حلفتها . وإن تبرع الزوج بدفع الكفاره فلا بأس بذلك ، وهذا من حسن خلقه وعشرته لزوجته ، ولكنه لا يلزمـه ذلك.

ثالثاً :

كفارة اليمين هي عتق رقبة أو إطعام عشرة مساكين أوكسوتهم ، فمن لم يجد شيئاً من ذلك صام ثلاثة أيام؛ لقوله تعالى : (لَا يُواخِذُكُم اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكُنْ يُواخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامٌ عَشَرَةَ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيَكُمْ أَوْ كَسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ قَصِيَّاً ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ) المائدة/39.

والقدر الواجب في الإطعام هو نصف صاع لكل مسكين، أي كيلو ونصف تقريراً من الأرز ونحوه ، وإن كان معه شيء من الإدام فهو أفضل ، ويجزئك في ذلك أن تغدي عشرة مساكين، أو تعشيهـم .
 ويكتفي في الكسوة قميص (ثوب) لكل مسكين .
 وينظر جواب السؤال رقم (45676).

فإذا لم تجدي المال الكافي لإطعام عشرة مساكين أوكسوتهم ، فصومي ثلاثة أيام ، ولا يلزمـك انتظار الحصول على المال ، بل الأفضل التعجيل بكفارهـ اليمين وعدم تأخيرها .

والضابط في إباحة الانتقال إلى الصوم : ألا يجد الإنسان ما يكفر به فاضلا عن قوت يومه وليلته وعن حوائجه الأصلية من المسكن والمركب والخادم الذي يحتاج إليه .

قال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (18/10-20) : "ويكفر بالصوم من لم يفضل عن قوته وقوت عياله ، يومه وليلته ، مقدار ما يكفر به" .

إلى أن قال : "والكافارة إنما تجب فيما يفضل عن حاجته الأصلية ، والسكنى من الحاجات الأصلية ، وكذلك الدابة التي يحتاج إلى ركوبها ... وكذلك الخادم الذي يحتاج إلى خدمته .

إذا ثبت هذا ، فإنه إن كان في شيء من ذلك فضل عن حاجته ، مثل من له دار كبيرة تساوي أكثر من دار مثله ، ودابة فوق دابة مثله ، وخدم فوق خادم مثله ، يمكن أن يحصل به قدر ما يحتاج إليه وتفضل فضلة يكفر بها ، فإنه بيع منه الفاضل عن كفایته ، أو بيع الجميع ، ويشتري له قدر ما يحتاج إليه ، ويكره بالباقي . وإن تعذر بيعه ، أو أمكن البيع ولم يمكن شراء ما يحتاج إليه ، ترك ذلك ، وكان له الانتقال إلى الصيام " انتهى .

ومن الحاجات الأصلية للمرأة : الحلي الذي تتزين به ، فإن كان ما معها من الحلي على قدر حاجتها من غير زيادة ، ولا إسراف ، فلا يلزمها أن تبيعه لتکفر عن يمينها ، ويکفيها في هذه الحالة أن تکفر عن يمينها بالصوم .

إن كان زائدا عن حاجتها باعت من الزيادة لتکفر عن يمينها .
والله أعلم .